

## الملخص

### الأزمة السورية

#### في ضوء المبادرة الروسية واحتمالات الضربة الأمريكية في ٢٠١٣

يتناول هذا الكتاب ضمن سلسلة شهرية الشرق الأوسط (رقم ٣١) بعض جوانب الأزمة السورية؛ ويتكون هذا الكتاب من فصلين الأول بعنوان: احتمالات الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا في عام ٢٠١٣، والثاني بعنوان: المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية لسوريا. وتعدّ فصول هذا الكتاب من إنتاج فريق الأزمات العربي - ACT العامل في المركز منذ أواسط العام ٢٠١٣، والذي يضم عدداً من الباحثين والمختصين في أكثر من حقل معرفي.

يناقش الفصل الأول من الكتاب توقعات الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا في ثلاثة اتجاهات أساسية، وهي: أولاً: أن تكون الضربة محدودة تستهدف إخراج السلاح الكيماوي السوري من المعادلة العسكرية تماماً. وثانياً: أن تكون الضربة العسكرية الأمريكية موسعة لتتناول مجمل القوة العسكرية الاستراتيجية السورية والإجهاز على مكوناتها الأساسية لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وثالثاً: أن تتراجع الولايات المتحدة عن الضربة العسكرية، وذلك في حالة رفض الكونجرس الأمريكي توجيه الضربة، أو في حالة تحرك دبلوماسي روسي - إيراني يفضي إلى موافقة سوريا على تسليم أسلحتها الكيماوية بشكل أو بآخر.

وبشأن التداعيات المحتملة للضربة العسكرية الأمريكية على الوضع في سوريا والإقليم، يؤكد الفصل على أن حجم التداعيات مرتبط بحجم الضربة وتنفيذها في الأساس، ففي حال كانت الضربة محدودة ولم تُؤدِ إلى إسقاط النظام السوري وتقدم قوات المعارضة المسلحة، فلا يُتوقع أن تتدرج التطورات باتجاه حرب إقليمية شاملة، وسيسعى الجميع إلى تحقيق تفاهات إقليمية ودولية تفضي إلى استقرار الأوضاع وضمان عدم استخدام سوريا للسلاح الكيماوي في المستقبل. أما في حال توجيه ضربة قوية للنظام السوري تُفضي إلى سقوط النظام، فإن التوقعات في هذه الحالة تبقى مفتوحة على حرب إقليمية تسبقها ردود فعل قوية من قبل النظام السوري أو حلفائه في المنطقة. أما في حال عدم تنفيذ الضربة من خلال تدخل دبلوماسي روسي - إيراني يُفضي إلى تدمير السلاح الكيماوي السوري بوصفه مطلباً غربياً وإسرائيلياً في الأساس، فمن المرجح أن تبقى الأمور في سوريا على حالها من استنزاف للنظام والمعارضة المسلحة على السواء دون قدرة أي طرف على الوصول إلى درجة الحسم العسكري في هذه المرحلة.

وبشأن الموقف الأردني من أي ضربة عسكرية لسوريا يخلص الفصل إلى أن الأردن لا يستطيع بحكم موقعه الجغرافي أن ينادى بنفسه عن المشهد السوري، غير أنه في الوقت نفسه لا يمكنه، ولا اعتبارات متعددة، أن يؤثر في مجريات الأحداث، ولذلك فإن الموقف الأردني لا يمكنه إلا أن يكون منسجماً مع البيئة العربية والإقليمية والدولية المتعلقة بالشأن السوري، آخذاً بعين الاعتبار أولويات الحفاظ على الأمن الوطني الأردني، وخاصة ما يتعلق منها بالحدود، والجهة الداخلية. وفي السياق ذاته يندرج الموقف الرسمي الأردني من أي ضربة عسكرية أمريكية على سوريا أنه لا يؤيد الضربة، ولا يشارك أو يقم نفسه فيها، كما أنه لا يستطيع أن يمنعها في الوقت نفسه. وبشأن التداعيات المحتملة للضربة العسكرية الأمريكية ضد سوريا على الأردن يُتوقع أن تتركز بتدفق المزيد من اللاجئين السوريين إلى الأردن، وهو ما يشكل تحدياً اقتصادياً وإنسانياً، وربما يزداد تجاوز الحدود بشكل غير رسمي ودخول مجموعات قد تهدف إلى توتير الوضع في البلاد خاصة من قِبَل النظام السوري، وهو ما قد يخلق تحدياً أمنياً يُضاف إلى التحدي الاقتصادي والضغط على البنية التحتية للبلاد.

ويُوصي هذا الفصل المعنيين بصناعة القرار الرسمي في الأردن بالتوصيات التالية: الالتزام بالموقف الرسمي المُعلن أعلاه، وعدم السماح بتطوره نحو الاحتكاك بالأزمة السورية بشكل مباشر أو الانخراط فيها. وإدارة الأزمة بصورة حذرة بما يحقق أمن البلاد ووحدتها الوطنية ويخفف من أعباء تداعيات الأزمة على البلاد. والسعي إلى توفير المساعدات الاقتصادية لتحمل تدفق مزيد من اللاجئين السوريين، وما قد يترتب على ذلك من أعباء أمنية جديدة.

أما الفصل الثاني من هذا الكتاب فيتناول المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيميائي السوري في أعقاب تعرض مناطق في غوطة دمشق الشرقية للقصف بالسلاح الكيميائي في يوم ٢١/٨/٢٠١٣، وما تلى ذلك من تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، وفي وسط هذا المشهد خرجت المبادرة الروسية بشأن نزع الأسلحة الكيميائية السورية التي وافق عليها النظام السوري على الفور، ولتبدأ على أساس المبادرة والتفاهات الروسية- الأمريكية التي تلتها مفاوضات في مجلس الأمن الدولي أفضت إلى إصدار القرار ٢١١٨ بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٣، والذي عبّر عن توافق دولي في الشأن السوري هو الأول من نوعه منذ آذار/ مارس ٢٠١١ حين اندلع النزاع المسلح في البلاد.

ويسلط الفصل الضوء على قرار مجلس الأمن بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وما تضمنه من إشارات عامة ومختصرة إلى تسوية سياسية شاملة دون جدول زمني محدد على أساس

إعلان جنيف الذي ينص على بقاء النظام السوري أو "أجزاء منه" مع إشراك المعارضة في الحكم، وفي المقابل حدّد القرار إطاراً زمنياً لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية لا يتعدى النصف الأول من العام ٢٠١٤، وهو إطار يتزامن مع نهاية ولاية الرئيس السوري بشار الأسد في تموز/ يوليو من العام نفسه.

ويؤكد هذا الفصل على أن المبادرة الروسية قد شكلت فرصة سانحة لجميع الأطراف ذات الصلة بالأزمة السورية لكسب مزيد من الوقت والتوجه نحو مخارج سياسية مناسبة من الوضع الراهن تحقق لكل منها أعلى قدر ممكن من المصالح، وما كان للمبادرة من الانعكاسات على هذه الأطراف بشيء من التفصيل.

كما يشير الفصل إلى أن تطبيق قرار مجلس الأمن يواجه العديد من التحديات والمعوقات، فمن الناحية السياسية تُعدّ مسألة النوايا التي تُضمّرها الأطراف المختلفة، وخصوصاً النظام السوري والولايات المتحدة الأمريكية عاملاً حاسماً في تطبيق القرار على الأرض، كما أن عدم حماسة أطراف إقليمية وجهات في المعارضة السورية عن مضمون المبادرة والقرار، وفي مجالات أخرى تبرز عدد من التحديات أمام تنفيذ القرار الدولي، ومن أبرزها أمن فرق العمل الدولية وخصوصاً خلال عملها وتحركها، ودرجة تعاون واستجابة النظام وقوى المعارضة المسلحة لمتطلبات عمل فرق العمل الدولية، وإمكانية توفر الموارد المالية، والمتطلبات الفنية والبنوية لعملية التدمير والزمن اللازم؛ فضلاً عن معالجة الآثار المتوقعة على البيئة والإنسان نتيجة تدمير الأسلحة الكيميائية.

ويتناول الفصل كذلك التوقعات بشأن قرار مجلس الأمن والمبادرة الروسية في ثلاثة اتجاهات أساسية: أولها أن يفشل تطبيق القرار والمبادرة على افتراض أن أغلب الأطراف المعنية وافقت مبدئياً لكسب الوقت وتجنب تداعيات غير مرغوبة، خاصة وأن تطبيق القرار يواجه الكثير من التحديات والعقبات قد تؤدي إلى فشله أو إفشاله. وربما يعني فشل تطبيق القرار والمبادرة العودة إلى مربع الضربة العسكرية أو التهديد بها مجدداً. أما الاتجاه الثاني فيرجح تطبيق القرار والمبادرة من خلال توافق دولي على تنفيذ القرار الدولي الذي رأت فيه كل الأطراف نوعاً من الحل الوسط يحفظ جزءاً من مصالحها. بينما يتأرجح الاتجاه الثالث بين الفشل والنجاح لأن قرار مجلس الأمن يحمل في طياته بعض عوامل الإحباط والفشل بسبب التحديات التي تواجه التطبيق، لكنه قد يُبقي الأوضاع على ما هي عليه على الأرض لفترة من الزمن تسمح لمختلف الأطراف بإعادة تقييم مواقفها والتقدم باتجاه خيارات أخرى.

وعلى صعيد الأزمة والحرب الأهلية في سوريا يشير الفصل إلى أن الأوضاع بقيت على ما

هي عليه قبل المبادرة الروسية وبعدها، فقد استمرت الحرب تحصد أرواح السوريين وتشردهم وتدمر بلادهم؛ ذلك أن هذه المبادرة ركزت في الأساس على نزع السلاح الكيميائي السوري. ومع ذلك يبقى الاحتمال مفتوحاً أمام تسوية سياسية شاملة انطلاقاً من إعلان جنيف-١ في حال انسحبت التفاهات الروسية- الأمريكية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية إلى الشق السياسي.

وأخيراً يشير هذا الفصل إلى أن المبادرة الروسية طرحت أسئلة عديدة بشأن البيئة الإقليمية والدولية والتي لا تزال تحتاج، من المختصين في العلاقات الدولية إلى قراءة متأنية وعميقة وصولاً إلى نتائج دقيقة، ومن هذه الأسئلة ما يتصل بالعلاقات الأمريكية- الروسية والتحولت بشأن مكانة روسيا الدولية، وكذلك العلاقات الأمريكية- الإيرانية وإمكانية التحول فيها على خلفية "التفاهم" على ملف إيران النووي وما يمكن أن يتركه ذلك من انعكاسات على تزايد نفوذ إيران الإقليمي، وربما على تشكّل مشهد إقليمي جديد سوف يترك آثاره على كافة دول الإقليم، ومن ضمنها الدول العربية وتركيا وإسرائيل.